

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٧٦ لسنة ٢٠١٥

بتشكيل وتحديد اختصاصات لجنة تطوير الأقطان فى مصر

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم تجارة القطن فى الداخل المعدل بالقانون

رقم ٤ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ؛

وعلى ما عرضته رئيسة المجلس التخصصى للتنمية الاقتصادية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة السيد المهندس / محسن الجيلانى - الرئيس السابق للشركة القابضة

للغزل والنسيج والخببر فى الغزل ، وعضوية كل من :

السيد الأستاذ / أحمد البساطى - رئيس اللجنة الدولية للقطن

والرئيس السابق لاتحاد مصرى الأقطان .

السيد الدكتور / محمد عبد الجواد - أستاذ المحاصيل بكلية الزراعة

بجامعة الإسكندرية .

السيد المهندس / أحمد محسن عبد اللطيف - خبير الأقطان ورئيس مجلس إدارة

شركة القاهرة للأقطان .

السيد الدكتور / أحمد مصطفى - رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج

والملايس الجاهزة .

السيد الدكتور / منير جواد - الأستاذ غير المتفرغ بمعهد بحوث الأقطان .

(المادة الثانية)

تختص اللجنة بما يلى :

- ١ - توصيف الوضع الحالى للقطن المصرى .
- ٢ - التحقق من الأسباب التى أدت إلى تدهور زراعة وصناعة القطن المصرى .
- ٣ - وضع الحلول والمقترحات التى من شأنها النهوض بزراعة وصناعة القطن .
- ٤ - اقتراح الحلول والآليات الواجب اتباعها لتصريف المحصول الحالى وعدم تكرار أزمة محصول القطن فى المستقبل .
- ٥ - وضع تصور للتعديلات التشريعية المقترحة والتى من شأنها النهوض بزراعة وصناعة القطن المصرى .
- ٦ - اقتراح آليات التنسيق والمتابعة بين الوزارات والهيئات المعنية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .
- ٧ - وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع إدارة القطن المصرى فى ظل التغيرات والتحول العالمى وفى إطار ما طرأ من تغيرات فى أسواق التصدير .
- ٨ - دراسة أساليب تحسين الإنتاجية للأقطان المصرية بالتنسيق مع وزارة الزراعة .
- ٩ - صياغة علاقة جديدة بين الدولة والمزارع واقتراح وسائل الدعم الفنى والمالى للمزارع المصرى .
- ١٠ - دراسة إمكانية إدخال زراعة أصناف جديدة من الأقطان طويلة التيلة قصيرة العمر عالية الإنتاجية .
- ١١ - دراسة آليات تأسيس منظمات للمزارعين ترتبط مع الشركات المصرية والدولية المصنعة للقطن بنوع من الشراكة أو التجارة العادلة .
- ١٢ - وضع استراتيجية لتطوير المحالج والمغازل المحلية بما يتوافق مع الأصناف الجديدة للقطن المزمع إنتاجها .
- ١٣ - إعداد مقترح لتعديل التعريف الجمركية الخاصة بالغزل والنسيج بما من شأنه تحسين الأداء التنافسى للمنتج المصرى .
- ١٤ - دراسة إلغاء آلية التبخير الخارجى للأقطان والاستعاضة عنها بآلية أخرى للتبخير على أرض مصر وبأحدث التقنيات .

(المادة الثالثة)

للجنة أن تستعين بمن ترى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والمتخصصين فى زراعة القطن وصناعته سواء من أساتذة الجامعات أو العاملين بالدولة أو من غيرهم .

(المادة الرابعة)

على جميع الوزارات والهيئات ومراكز البحوث المعنية بزراعة وصناعة القطن أن تبادر إلى تقديم كافة المساعدات والبيانات متى طلبت اللجنة منها بذلك .

(المادة الخامسة)

على اللجنة أن تنتهى من أعمالها وأن تقدم تقريراً بنتيجة تلك الأعمال إلى رئيس مجلس الوزراء خلال موعد أقصاه شهرين من تاريخه .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به فور صدوره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٥ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل